S/2018/528

الأمم المتحدة



Distr.: General
1 June 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

تلبية لطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ٦١ من قراره ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، يشـــرفني أن أقدم المعلومات المســـتجدة المطلوب تقديمها كل ٣٠ يوما عن التقدم الســـياســـي والتقني المحرز صـــوب إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وعن العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي، وتغطي هذه المعلومات الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(*توقيع*) أنطونيو **غوتيريش**



060618 060618 18-08832 (A)



المرفق

معلومات مستجدة مقدمة من الأمين العام عن التقدم المحرز في العملية الانتخابية وفي تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨

١ - تغطي هذه المعلومات المستجدة التطورات التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨، وهي مقدمة عملا بالقرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨) الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه خطيا كل ٣٠ يوما المعلومات المستجدة عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وعن العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي.

أولا - التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بالعملية الانتخابية وبتنفيذ الاتفاق السياسي

٢ - واصلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبرلمان، والمجلس الوطني للإشراف على الاتفاق والعملية الانتخابية، واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بذل الجهود لبلوغ المراحل الانتخابية الرئيسية المحددة في الجدول الزمني للانتخابات. غير أن انعدام الثقة بين الأطراف السياسية الرئيسية لا يزال يُضرّ بإحراز التقدم في التحضيرات التشريعية والتقنية للانتخابات.

٣ - وقد اعتمدت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ قانونا يتعلق بتوزيع المقاعد، حيث اعتمدا الشق منه المتعلق بالانتخابات التشريعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات في ٣٠ نيسان/أبريل، واعتمدا الشق الآخر منه المتعلق بالانتخابات المحلية في ٦ أيار/مايو. وفي ٨ أيار/مايو، أصدر الرئيس جوزيف كابيلا القانون وفقا للجدول الزمني للانتخابات. وبعد تأخير دام عدة أشهر، نُشرت في الجريدة الرسمية في ١١ أيار/مايو القائمةُ النهائية للأحزاب والكتل السياسية المسجّلة المؤهلة للترشح في الانتخابات الرئاسية، والانتخابات التشريعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. وتضمنت القائمة ٥٩٩ حزبا سياسيا و ٧٧ فرقة سياسية. ومع أن قانون الانتخابات يتضمن أحكاما تمنع استنساخ الأحزاب السياسية، أُدرجت في القائمة أربعة أحزاب متمايزة تحمل اسم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي (وهي الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي - كيباسا، والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي - موباك/رينوفي، والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي - ثارسيس لوسيك، والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي - تشيسيكيدي) وهي تمثل أجنحة متنافسة من حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. ومن الأسماء التي يُلاحظ عدم وجودها على القائمة كتلة التجمّع من أجل التغيير الذي يدعم المرشح الرئاسي موييز كاتومبي. لكن الأحزاب التي تتألف منها هذه الكتلة أُدرجت في القائمة. وفي ١٤ أيار/مايو، وقّع الرئيس كابيلا أمراً بتعيين ثلاثة قضاة لملء شواغر في المحكمة الدستورية. ووفقا للنظام الداخلي للمحكمة، رشح كل من هيئة الرئاسة والمجلس العالي للقضاء والبرلمان أحد المعيّنين الجدد، وهم نوربرت نكولو كيلومبو، وجان أوبُولو بونغو، وفرانسوا بوكونا.

٤ - وبغض النظر عن التقدم المحرز في إنشـــاء إطار قانوني للانتخابات، ما زال يتعين على البرلمان النظر في مشـــروع تعديل قانون المظاهرات العمومية الصـــادر في عام ٢٠١٥، الذي تقدمت به الحكومة خلال الدورة العادية الجارية. ولا تزال مســألة اســتبدال مقرّر اللجنة الوطنية المســتقلة للانتخابات الذي رشـــحه الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي عالقةً دون تســـوية رغم الطلبات المتكررة التي وجّهها هذا الاتحاد. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٨، صـرّح رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، كورناي نانغا، خلال مناقشـات مع رئيس الجمعية الوطنية، أوبين ميناكو، بأن إنجاز عملية تسـجيل الناخبين من الكونغوليين المقيمين خـارج البلاد، المقرر القيـام بها في الفترة بين ١ تموز/يوليه و ٢٨ أيلول/ســـبتمبر، ''ممكن من الناحية التقنية، ولكن صعب''.

٥ - ولا يزال عزم الحكومة على اســـتعمال آلات للتصـــويت موضـــع خلاف. فقد ظلت أحزاب المعارضـة الرئيسـية تُبدي معارضـتها لاستعمال آلات للتصويت، وتُشكك في صـحة سـجل الناخبين وفي إمكانية إجراء الانتخابات في الموعد المقرر لها. وبعد فوات الموعد النهائي المقرر للتنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة المحددة في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٦ السـياسـي وهو ٣٠ نيسـان/أبريل ٢٠١٨، أصـدرت لجنة التنسـيق العلمانية في ١ أيار/مايو بياناً قالت فيه إن الحكومة لم تعالج القضـايا ذات الدلالة الرمزية المذكورة في الاتفاق. وأنذرت لجنة التنسـيق العلمانية أيضـاً بأنها سـتسـتأنف مظاهراتها العمومية ما لم تُهيأ الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٦ - واســـتمر صـــدور أنباء عن منابر إعلامية تفيد باحتمال ترشّـــح الرئيس كابيلا في الانتخابات المقبلة. ومما أسهم في شيوع هذه الأنباء بيانات توحي بذلك صدَرت في الآونة الأخيرة عن الأمين الدائم لحزب الشـــعب للإعمار والديمقراطية، إيمانويل رامازاني شـــاداري، وعن حاكم مقاطعة مانييما بالنيابة، جيروم بيكنجي.

٧ - وفي ٩ أيار/مايو، اتهم المتحدثُ باســـم الشـــرطة الوطنية الكونغولية، العقيدُ بيِيرو موانامبّوتو، خلال جلسة إحاطة للصحافة، عنصراً مسلحاً من التحالف من أجل تحرير الشعب الكونغولي، حسب زعمه، بالتآمر مع موييز كاتومبي للاستيلاء على السلطة بالقوة. وفي اليوم نفسه، أصدر المتحدث باسم موييز كاتومبي، أوليفيي كاميتاتو، بياناً أنكر فيه صحة هذا الاتهام.

ثانيا - التطورات الانتخابية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق السياسي

التطورات الانتخابية

٨ - في ٩ أيار/مايو، شـرعت المنظمة الدولية للفرنكوفونية في عملية مراجعة لســجل الناخبين، بناءً على دعوة من اللجنة الوطنية المســـتقلة للانتخابات، ومن المقرر إتمام هذه العملية بحلول ٢٥ أيار/مايو. وانضـــم ٢٠ مراقبا إلى عملية المراجعة، ومثّل خمســـة منهم الأغلبية الرئاســـية بينما مثّل خمســـة آخرون المعارضــة، ومثّل ســتة منهم المجتمع المدني، بينما مثّل كلا من الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ممثلٌ واحدٌ. وكانت اللجنة الوطنية المســتقلة للانتخابات عضــوا تقنيا في فريق المراجعة. وعند بدء عملية المراجعة، أشاد رئيس وفد المنظمة الدولية للفرانكفونية، الجنرال سياكا سنغاري، بـ ''شمولية'' فريق المراجعة وشدّد على أن العملية ستعزز الوثوق بسجل الناخبين. غير أن بعض الأفراد من المعارضـة ظلوا يعترضـون على توقيت عملية مراجعة ســـجل الناخبين بحجة أن العملية بدأت بعد إصـــدار القـانون المتعلق بتوزيع المقاعد.

٩ - وفي ١٥ أيار/مايو، كان ٢٥٨ حزبا سياسيا من الأحزاب المسجلة رسميا وعددها ٥٩٩ حزبا قد وقّعوا مدونة قواعد السلوك الانتخابية. لكن لم يوقّع أي حزب من أحزاب المعارضة الرئيسية على هذه الوثيقة. وتعمل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على إتمام التحضيرات لفتح مراكز لتسجيل وتجهيز طلبات الترشّح لانتخابات المقاطعات المقرر أن تبدأ في ٢٤ حزيران/يونيه. والترتيبات جارية لتهيئة محاكم المنازعات الانتخابية على مستوى المقاطعات.

١٠ - ولم يُعلن عن صرف أي أموال أخرى لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم توقّع الحكومة بعد على الشطر الثاني من المشروع المتعدد المانحين لدعم الدورة الانتخابية، الذي من شأنه أن يتيح أكثر من ٦٧ مليون دولار لدعم العملية الانتخابية، من خلال تغطيته في المقام الأول تكاليف إنجاز اللوجستيات والأنشطة الثانوية لتوعية الناخبين. وبغض النظر عن ذلك، يُمكن توفير دعم تقني محدود في إطار الشطر الأول من ذلك المشروع المتبقي نحو ٣ ملايين دولار مقدمة في إطاره. وأبدى عدة شركاء خارجيين استعدادهم المستمر لتقديم الدعم إلى العملية الانتخابية، بما في ذلك المساعدة المالية.

القيودُ المفروضة على الفضاء السياسي والعنفُ في السياق الانتخابي المتصل بتنفيذ الاتفاق السياسي

١١ - تواصَل فرض قيود على أنشطة المجتمع المدني والصحفيين. ففي ٢٧ نيسان/أبريل في كيسانغاني (مقاطعة تشوبّو)، صدر حكم بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة نشر معلومات كاذبة في حق ثلاثة ناشطين من حركة النضال من أجل التغيير كانوا قد اعتقلوا في ٢٩ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وهم يحشدون الناس للتظاهر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، اعتقلت الوكالة الوطنية للاستخبارات ثلاثة أفراد آخرين من المجتمع المدني، وحكم على واحد منهم بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة تحريض معلمين وتلاميذ من مدرسة ثانوية في كيسانغاني على المشاركة في مظاهرة. وفي لوبومباشي (مقاطعة كاتانغا العليا)، تلقى ناشطان من حركة النضال من أجل التغيير في الفترة من ٣ إلى ٩ أيار/مايو تهديدات بالقتل وتعرضوا للترهيب بسبب أنشطتهم في المجتمع المدني، وتعرض أحدهما بعدئذ للإخفاء القسري.

١٢ - ولا تزال السلطات تفرض الحظر العام على المظاهرات السياسية. ففي ١ أيار/مايو، في غوما (مقاطعة كيفو الشمالية)، احتجزت عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية ٣١ فردا، منهم أربعة نساء، أثناء مظاهرة نظمتها حركة النضال من أجل التغيير للتنديد بتزايد انعدام الأمن في مقاطعة كيفو الشمالية، ولا سيما المذابح المتكررة في بيني (مقاطعة كيفو الشمالية)، وبتزايد عدد حالات الاختطاف في غوما. وفي ٢ أيار/مايو، في باندوندو (مقاطعة كويلو)، حظر عمدة المدينة مظاهرة من تنظيم حركة مواطنين محلية هدفُها المطالبة باستقالة حاكم مقاطعة كويلو بسبب سوء إدارته وفضائحه السياسية المتكررة وسلوكه المعادي للأجانب. وفي ٣ أيار/مايو، في لوبومباشي، طوّقت عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية، وهي مسلحة بأسلحة فتاكة وأخرى غير فتاكة، مقرَّ إقامة رئيس كتلة المعارضة السياسية المسماة اتحاد القوميين الفيدراليين في الكونغو، غابرييل كيونغو. وفي ٩ أيار/مايو، في كيسانغاني، اعتقلت عناصر من الوكالة الوطنية للاستخبارات، حسب ما تفيد به تقارير، خمسة أعضاء من التجمع من أجل التغيير من المكان حيث كان مُقاما تجمّع سياسي مؤيّد للمرشح الرئاسي مويز كاتومبي. وأُفرِج عنهم لاحقا جميعاً في ١٠ و ١١ أيار/مايو.

١٣ - ومن ناحية ثانية، جرت مظاهرات أخرى دون حوادث. ففي ٢٧ نيسان/أبريل، سارت مسيرة للمرأة في بيني دون اعتراض. وجرت أيضا دون حادث مظاهرات سلمية نظمتها حركة النضال من أجل التغيير في ١ أيار/مايو في بيني وكاسيندي (مقاطعة كيفو الشمالية)، وفي ٩ أيار/مايو في لوبومباشي.

تدابير بناء الثقة

١٤ - في ٨ أيار/مايو، أعلن المجلس الوطني للإشراف على الاتفاق والعملية الانتخابية إنشاءَ لجنة مخصصة كُلّفت بالدفع بتنفيذ تدابير بناء الثقة والتخفيف من حدة التوترات السياسية من خلال الإفراج عن المعتقلين السياسيين. وفي اليوم نفسه، أعلن وزير العدل ألكسيس تامبوي موامبا، خلال جلسة استثنائية لمجلس الوزراء ترأسها رئيس الوزراء برونو تشيبالا نزينزهي، الإفراجَ المشروط عن ٤ ٠١٩ فردا، من بينهم ١ ٤٣٨ معتقلا سياسيا. غير أن هذا الإفراج استثنى الحالات ذات الدلالة الرمزية المشار إليها في الاتفاق السياسي.

ثالثا - المساعي الحميدة المبذولة من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي

١٥ - في ١٤ أيار/مايو، اجتمعت ممثلتي الخاصة مع رئيس أنغولا، جواو مانويل غونسالفِس لورنسو، ووزير الخارجية، مانويل دومنغوس أوغوستو، في لواندا. وقد تبادلوا الآراء بشأن العمل على أساس نهج متّسق، منسّق بين الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية، لدعم مصداقية الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمولها الجميع.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت ممثلتي الخاصة أيضا مع الأشخاص والوفود التالية أسماؤهم لمناقشة العملية الانتخابية: نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ليونارد شي أوكيتوندو؛ ووزير التخطيط، موديست باهاتي لوكويبو؛ ووزير اللامركزية والإصلاحات المؤسسية، أزارياس روبيروا؛ ووفد من لجنة أسر السجناء السياسيين ترأسته باتريزيا ديومي؛ ومنسق التجمع من أجل التغيير/غراند كاتانغا، غابرييل كيونغو وا كوموانزا؛ ووفد من كتلة سياسية ذات توجه وسطي اسمُها الوسط ترأسه رئيس الكتلة، جيرمان كامبينغا. واجتمعت ممثلتي أيضا مع الجنرال سانغاري، وزارت مقاطعات مانييما وبوكافو وأوفيرا في الفترة من ٣ إلى ٧ أيار/مايو لعقد اجتماعات مع حاكم مانييما بالنيابة وحاكم بوكافو وأطراف أخرى محلية ومن المقاطعات لمناقشة مسائل تتعلق بتنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعا - ملاحظات

١٧ - أُرحّب بالتقدم المتواصل إحرازه صوب بلوغ المراحل الانتخابية الرئيسية، وبالأخص أنه تمّ في الوقت المحدد إصدارُ القانون المتعلق بتوزيع المقاعد ونشرُ قوائم الأحزاب والكتل السياسية، وهما شرطان أساسيان لتبدأ عملية تسجيل المرشحين المقرر أن تبدأ في ٢٤ حزيران/يونيه. غر أن انعدام الثقة لا يزال مستمرا بين الأطراف السياسية بشأن العديد من المسائل الرئيسية، بما في ذلك احتمال استعمال آلات للتصويت وتنفيذ تدابير بناء الثقة المحددة في الاتفاق السياسي. وأحث الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لبث الثقة في العملية الانتخابية ولتقوم بدور قيادي في إحراز تقدم صوب إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية مع التقيد بأحكام الاتفاق السياسي ودستور البلد. والسماح للاتحاد من أجل الديمقراطية

والتقدم الاجتماعي باستبدال ممثله في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، هو تدبير هام من شأنه تعزيز مصداقية اللجنة والإسهام في تمتع العملية الانتخابية بالمصداقية. وتضمُّن القائمة التي نشرتها الحكومة أحزابا مستنسخة تحمل اسم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي هو أيضا أمر يدعو للقلق وينبغي تسويته على وجه السرعة من أجل بث الثقة في العملية السياسية.

١٨ - ولا يزال إحرازُ تقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة وفسحُ المجال السياسي يشكّلان أمرين ضروريين لبناء التوافق في الآراء وتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية وتشمل الجميع. ورفع الحظر المفروض على المظاهرات العمومية سيكفل أن يكون بمقدور شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يمارس بحرية حقوقه السياسية والمدنية وفقا لما يمليه الدستور. ومن ثمّ أحث الحكومة على كفالة تكافؤ الفرص وضمان إجراء عملية انتخابية تشمل الجميع.

١٩ - ويشكّل توفير التمويل الكافي للعملية الانتخابية في حينه أحد الشواغل الرئيسية. فمن شأن التأخر في صرف الأموال الحكومية لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وصرفها على نحو غير ثابت، أن يؤثر سلبا على الوفاء بالمواعيد المحددة في الجدول الزمني للانتخابات. وأي حالات تأخير كبير تحمل في طياتها خطر إثارة توترات سياسية. ولذلك، أحث الحكومة على الوفاء بالتزاماتها لكفالة صرف الأموال إلى اللجنة على نحو منتظم. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتقديم دعم تقني ولوجستي متواصل إلى العملية الانتخابية، وستكفل تقديم هذا الدعم في غضون المواعيد المحددة في الجدول الزمني للانتخابات. وستواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل مع الحكومة فيما يتعلق باحتياجاتها من الدعم التقني واللوجستي.

٢٠ - ومن الضروري أن يستمر التعاون والتنسيق بين جميع الشركاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان أن تكون الجهود الدولية متسقة بحيث تساعد الشعب في سعيه إلى تحقيق تطلعاته المشروعة إلى الديمقراطية. وتقتضي الضرورة أيضا مواصلة تقديم الأعضاء في مجلس الأمن والشركاء الدوليين والإقليميين دعمهم التام حتى يساعدوا في التغلب على التحديات السياسية والتقنية واللوجستية التي تُواجه إجراء عملية انتخابية سلمية وشفافة في البلد في نهاية عام ٢٠١٨.